لفلسطين ورئيس للمجلس الاسلامي الاعلى فيها وقيادته للحركة الوطنية وترؤسه اللجنة العربية العليا، كان يعتبر العمل النقابي، إجمالاً، ومهما تمتع باستقلالية نسبية، هامشاً من هوامش العمل الوطني. الاّ ان تلك القناعة تغيرت مع بروز المزيد من التباينات في المواقف، والتي بلغت أوجها بعْد سنة ١٩٤٥.

ولعل التباين ما بين جمعية العمال العربية واللجنة العربية العليا في وجهات النظر اخذ خطاً تصاعدياً منذ دعوة اللجنة العربية الى الاضراب الكبير سنة ١٩٣٦. فقد كانت الجمعية غير موافقة على الاضراب، على الرغم من استجابتها لنداء اللجنة العربية. وكان سامي طه، وهو احد ابرز قادتها، معارضاً لخطة الاضراب، ورأى في نتائجه اضراراً بمصالح العمال. وروى احد النقابين الفلسطينيين القدماء ان قادة جمعية العمال العربية وقفوا طويلاً على نتائج الاضراب ورأوا «ان ٩٠ بالمئة من عمال مرفأ حيفا كانوا من العرب. وحين عادوا الى العمل، بعد انتهاء الاضراب، وجدوا جميع المراكز في يد الشركات اليهودية. وفي شركة نيشر للاسمنت، كان يوجد ٣٠٠ عامل عربي، استبدلوا، في اثناء الاضراب، بعمال يهود؛ وادّى تعطّل العمل في ميناء يافا الى ازدهار ميناء تل ـ ابيب. وهكذا يكون الاضراب قد ادّى الى اضعاف الحركة العمالية العربية وتقوية الهستدروت»[٣٩].

أمّا على صعيد الصحافة، فقد عقد العاملون في الصحف كافة مؤتمراً لهم في ١٩٣٦/٥/٢٧، تداولوا، في اثنائه، في القضايا الوطنية والنقابية، وأعلنوا تأييدهم للاضراب.

ولكن، إنطلاقاً من تقويمهم «لاهمية الصحافة ودورها في استمرار الثورة والمشاركة في توسيعها وتعميق أهدافها، فقد تدارك رجالات الصحافة خطورة توقفها الطويل عن الصدور تنفيذاً لقرار مؤتمرها. وبذلك، فقد شمل الاضراب جميع مرافق البلاد، ولم يستثن منه سوى المطاحن والافران والمستشفيات والعيادات الطبية والصيدليات، بينما الصحف اكتفت بالاضراب ثلاثة ايام، وذلك للبرهنة على الانسجام مع الرأي العام؛ ثمّ عادت الى الصدور[٤٠].

وباندلاع الثورة الكبرى (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)، وبروز الجانب العسكري على حساب الجوانب الاخرى، انحسر نشاط الحركات الشعبية كافة، وخفت صوتها على حساب انخراط قواعدها الاساسية في العمل المسلح، إضافة الى ان فلسطين شهدت وضعاً اقتصادياً صعباً، انعكس سلباً على جميع مرافق الحياة فيها. ولقد لخّص تقرير مجلس ادارة البنك الزراعي العربي في فلسطين، لسنة ١٩٣٦، مساوىء الوضع بالنقاط التالية:

«١ ـ عدم وجود حكومة وطنية في البلاد تشعر بشعور الاهلين، وتحافظ على كيانهم ومصالحهم الحقيقية.

«٢ ـ استيلاء الصهيونيين، بشتّى الوسائط، على أخصب الاراضي الزراعية في البلاد وإجلائهم العرب عنها الى حيث التشرد، فالدمار والهلاك.

«٣ ـ عدم حماية المنتوجات الزراعية بصورة تضمن مصالح الفلاح وتبعث فيه روح النشاط.

«٤ ـ إبهاظ عواتق الاهلين بالضرائب وزيادتها سنة بعد سنة، الى ان بلغت، بموجب ميزانية [العام] ١٩٣٦ (٥٧٧٠٤٥٧) جنيهاً، وبلغ ما يصيب الشخص الواحد من اهالي البلاد الذين قدّرتهم الحكومة، في شهر كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٣٦ بـ (١٣٠٠١٥١) شخصاً، مبلغ اربعة جنيهات و٤٣٨ ملاً سنوياً، عدا الرسوم التي تجبيها البلديات بموجب قوانين الحكومة، ممّا لم يعهد له نظير في أغنى بلدان الشرق جميعاً، وممّا انضب معين الثورة تدريجياً، وأهاب بكثير من الناس لبيع